



أجور العمالة الآسيوية والعربية والغربية بين 9 و11 ألف دولار شهرياً في القطاع الخاص

3 إلى 10 آلاف دينار راتب القيادي الوافد.. شهرياً



محمود عيسى

في استطلاعها لنمو الرواتب والأجور في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2017، قالت صحيفة غلف بزنس ان الظروف الاقتصادية غير المواتية في المنطقة كان لها تأثير سلبي على نمو الرواتب بوجه عام، مشيرة الى أن متوسط رواتب العمالة الآسيوية في دول المجلس ارتفع بنسبة 9376 دولار، فيما تراجع متوسط العمالة العربية بنسبة طفيفة بلغت 0,08٪ من 11787 دولار الى 11778 دولار، أما العمالة الغربية فقد ارتفعت من 12350 دولار الى 12377 دولار مسجلة ارتفاعاً بنسبة 0,22٪، هذا من دون احتساب البونصات والبدلات.

وفي الكويت، التي قالت الصحيفة انها كانت ثالث اضعف الأسواق الخليجية نمواً فيما يتعلق بزيادة الرواتب، فقد ارتفع متوسط رواتب العمالة الآسيوية بنسبة 0,34٪ من 9117 دولار الى 9148 دولار، فيما ارتفع متوسط العمالة العربية بنسبة طفيفة بلغت 0,38٪ من 11274 دولار الى 11317 دولار، أما العمالة الغربية فقد ارتفعت من 11991 دولار الى 12020 دولار مسجلة ارتفاعاً بنسبة 0,24٪. ويأتي ذلك في وقت ترتفع فيه العدائية باتجاه العمالة الأجنبية في دول الخليج، خصوصاً في الكويت، حيث يعتقد كثيرون أن الأجانب يحتلون مناصب قيادية في الشركات والمراكز الحكومية الاستشارية، في وقت ترى الحكومات انه يفترض الاستعانة بالأجانب لتطوير البلاد والمشاريع الكبرى.

أعلى الرواتب

للعائلة الغربية

عند 12 ألف دولار..

من دون احتساب

البونصات والبدلات

عدائية خليجية

تجاه الأجانب

بسبب احتلال

الوظائف

والحصول على

أعلى الرواتب

رغم كل هذه

الرواتب.. إلا أن

نموها في الكويت

الأقل خليجياً

وجاءت كافة الأرقام الى معدلات الراتب الشهري المستخلص من استطلاع صحيفة غلف بزنس للعاملين من الجنسيات الآسيوية والعربية والغربية في الكويت بالتعاون مع شركة تشارترهاوس ميدل ايست ونادي المتخصصة في التوظيف واستخدام المصادر البشرية، كما يلي:

- 1 - رئيس تنفيذي/ مدير عام/ عضو مجلس إدارة - الشركات متعددة الجنسيات: 34271 دولاراً (ما يعادل نحو 10 آلاف دينار).
- 2 - رئيس تنفيذي/ مدير عام/ عضو مجلس إدارة - الشركات المحلية: 22178 دولاراً (6700 دينار).
- 3 - البنوك - مدير خزينة: 13224 دولاراً (4000 دينار).
- 4 - تكنولوجيا المعلومات: مدير 12097 دولاراً (3700 دينار).
- 5 - الإنشاءات - مدير مشروع: 11853 دولاراً (3600 دينار).
- 6 - الخدمات القانونية - محام/ مدير قانوني: 10355 دولاراً (3160 دينار).
- 7 - البنوك - عمليات المصرفية الشخصية: 9625 دولاراً (2940 دينار).
- 8 - العقارات - مدير: 9610 دولارات (2930 دينار).
- 9 - البنوك - مدير فرع: 9577 دولاراً (2900 دينار).
- 10 - الرعاية الصحية - ممارس عام - مدير 9416 دولاراً (2870 دينار).

العمل مقارنة بالسنوات الأخيرة. وأضافت قائلاً: «إذا نظرنا الى الوضع قبل سنتين أو ثلاث سنوات لوجدنا أن غالبية الناس كانوا يتطلعون الى تغيير وظائفهم من أجل تحسين أوضاعهم المادية، وزيادة الرواتب التي يتقاضونها، وفي ذلك الوقت كان معظم المرشحين الذين كانوا يسجلون طلبات للعمل لدينا يسعون للحصول على زيادة بما يتراوح بين 20٪ و30٪. أما اليوم فإنهم يبحثون عن زيادة 5٪، وإذا ما تمكنوا من الحصول على 10٪ فإن ذلك قد يكون بمنزلة معجزة حقيقية».

التصنيف	المسمى الوظيفي	مكان العمل	الراتب الشهري بالدينار
1	رئيس تنفيذي - مدير عام - عضو مجلس إدارة	الشركات متعددة الجنسيات	10000
2	رئيس تنفيذي - مدير عام - عضو مجلس إدارة	الشركات المحلية	6700
3	مدير خزينة	البنوك	4000
4	مدير	تكنولوجيا المعلومات	3700
5	مدير مشروع	الإنشاءات	3600
6	محام - مدير قانوني	الخدمات القانونية	3160
7	مدير الخدمات المصرفية الشخصية	البنوك - عمليات التجزئة	2940
8	مدير	العقارات	2930
9	مدير فرع	البنوك	2900
10	ممارس عام - مدير	الرعاية الصحية	2870

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (ش.م.ك) عامة

للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م

يشرف مجلس إدارة شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (ش.م.ك) عامة بتذكير السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م، المقرر انعقادها بإذنه تعالى - الساعة 11:30 صباحاً يوم الإثنين الموافق 2017/04/17، في مقر الشركة الكائن في: شرق - شارع خالد بن الوليد - برج الداو - الدور الأرضي - قاعة الاجتماعات، مناقشة جدول الأعمال التالي:-

- 1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م والمصادقة عليه.
- 2 - سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة السادة/ مكتب البزيع وشركاهم (RSM) والسادة/ مكتب النصف وشركاه (BDO) للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م والمصادقة عليه.
- 3 - تلاوة تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2016.
- 4 - سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م والمصادقة عليه.
- 5 - تلاوة تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31م، المصادقة على البيانات المالية للشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م.
- 7 - الموافقة على تحويل نسبة (10%) من صافي الأرباح المحققة في السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م إلى حساب الاحتياطي الإجمالي.
- 8 - الموافقة على تحويل نسبة (10%) من صافي الأرباح المحققة في السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م إلى حساب الاحتياطي الإجمالي.
- 9 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 8% من القيمة الإسمية للسهم بواقع (8) فلس عن كل سهم بمبلغ إجمالي وقدره 8,694,124.984 دينار كويتي (فقط ثمانية مليون وتسعمائة وأربعة وتسعون ألفاً ومائة وأربعة وعشرون ديناراً و984 فلساً)، وذلك بعد خصم أسهم الخزينة من رأس المال وذلك للسادة المساهمين المسجلين بسجلات الشركة في تاريخ انعقاد الجمعية العامة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م.
- 10 - الموافقة على صرف مبلغ وقدره 105,550 دينار كويتي مكافأة للسادة/ أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م.
- 11 - تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لواء القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- 12 - الموافقة على ما قرره هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بأنه لا زكاة شرعية على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م وتفويض مجلس الإدارة بأداء ضريبة الزكاة الواجبة قانوناً للجهات المختصة وفق ما قرره هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- 13 - الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م، وكذلك التي سوف تتم في عام 2017م.
- 14 - الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بالقيام بإبرام جميع الاتفاقيات اللازمة مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وذلك لتمويل عمليات الشركة، وتفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وفقاً لأغراض الشركة.
- 15 - الموافقة على تفويض مجلس الإدارة على إصدار صكوك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملة الأجنبية، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك الصكوك ومدتها وقيمتها الاسمية والعائد عليها وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها وذلك بعد اخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
- 16 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م.
- 17 - تعيين أو إعادة تعيين مكتب التدقيق الخارجي للسنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31م، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- 18 - تعيين أو إعادة تعيين مراقبين لحسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31م، مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- 19 - تعيين أو إعادة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31م، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- 20 - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت السري وذلك للدورة القادمة ولدة ثلاث سنوات.

يرجى من السادة المساهمين الكرام أو من نيوب عنهم قانوناً مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - هاتف 22464565 / 22464579 مصطحبين معهم البطاقة المدنية الأصلية لتسليم بطاقات الحضور وجدول الأعمال قبل موعد انعقاد الجمعية العامة العادية وذلك خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 8:30 صباحاً وحتى الساعة 1:30 بعد الظهر.

والله ولي التوفيق،،،

182 22 82
www.alimtiiaz.com
رئيس مجلس الإدارة

«البتروك»: إغلاق «الشعبية» لا يتعارض مع اتفاق خفض الإنتاج

أمس ان غلق مصفاة الشعبية لا يعني وجود أي زيادة في انتاج الكويت الاجمالي من النفط الخام او انخفاض انتاج المنتجات البترولية.

في السوق الفورية، مؤكدة التزامها بخفض الانتاج وفق الاتفاقية الموقعة بين دول أوبك والدول من خارجها. وقالت المؤسسة في بيان

كونا: نفت مؤسسة البترول الكويتية صحة ما ذكرته وسائل اعلام عالمية من عرض الكويت كميات اضافية من النفط الخام للبيع

وذكرت انها اعلنت في وسائل الاعلام اخيرا عن إغلاق مصفاة الشعبية التي تبلغ طاقتها التكريرية 200 ألف برميل يوميا وذلك وفقا للخطة الاستراتيجية لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة. وأوضحت المؤسسة ان قرار إغلاق مصفاة الشعبية يأتي ضمن استراتيجيتها لتطوير الطاقة التكريرية وتحديث المصافي داخل الكويت، مبينة ان غلق المصفاة جاء بعد دراسات تفصيلية أثبتت عدم جدوى تحديثها والاستثمار فيها.

وأكدت ان هذا القرار لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع التزام الكويت بخفض انتاجها وفق اتفاقية خفض الانتاج بين دول أوبك والدول من خارج أوبك، مضيفة ان انتاج الكويت سيظل عند نفس المستوى المطلوب وفقا للاتفاق. وقالت انها خططت واستعدت لغلق مصفاة الشعبية منذ فترة طويلة من خلال إعادة جدول برامج تحميل شحنات النفط الخام لزبائنها والاتفاق على إعادة برمجة التزاماتها لبعض عقود المنتجات البترولية التي تأثرت بسبب إغلاق المصفاة.

وأضافت انه سيتم استيفاء التزاماتنا تجاه السوق المحلي كما هو معاد الى حين الانتهاء من مشروع تطوير مصافي النفط في بداية العام المقبل، وبالتالي فإن إجمالي إنتاج الكويت من النفط الخام سيظل عند المستوى المطلوب وفقا للاتفاق الخاص بخفض الإنتاج.

وذكرت المؤسسة ان الكويت من الدول الرائدة في الالتزام بخفض الانتاج وتدعم كل الجهود المبذولة لانجاح الاتفاق، مشيرة الى التزامها بالاتفاقية التي تمت في نهاية نوفمبر وديسمبر الماضيين بين دول أوبك وبعض الدول من خارجها والتي تنص على خفض انتاج النفط بحوالي 1,8 مليون برميل يوميا بهدف إعادة التوازن في اسواق النفط.

إعلان توزيع الأرباح النقدية

عن السنة المالية 2016

يسر مجلس إدارة شركة مشاريع الكويت القابضة (ش.م.ك.ع.)، أن يعلن عن توزيع الأرباح النقدية للسادة المساهمين المستحقين لها عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والتي أقرتها الجمعية العامة العادية في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2017/04/05 وذلك بواقع 25% من القيمة الاسمية للسهم الواحد أي بما يعادل 25 فلس لكل سهم.

سوف تقيد الأرباح النقدية في حسابات السادة المساهمين يوم الثلاثاء الموافق 2017/04/11 لمن أعطوا منهم تعليمات بذلك إلى الشركة الكويتية للمقاصة كما سوف توزع الشركة الكويتية للمقاصة شيكات الأرباح النقدية لباقي المساهمين اعتباراً أيضاً من يوم الثلاثاء الموافق 2017/04/11.

يرجى من السادة المساهمين الكرام تقديم أصل البطاقة المدنية لدى مراجعتهم الشركة الكويتية للمقاصة، إدارة حفظ الأوراق المالية، بمقرها الكائن في برج أحمد، شارع الخليج العربي، الدور الخامس.

مجلس الإدارة